الأمم المتحدة

S/PRST/2009/27



Distr.: General
28 October 2009
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٦٢٠٧ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”توطيد السلام في غرب أفريقيا“، أصدر رئيس مجلس الأمن البيان التالي باسم المجلس:

”لا يزال مجلس الأمن يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في غينيا لما قد تشكله من خطر على السلام والأمن على الصعيد الإقليمي في أعقاب أعمال القتل التي وقعت في كوناكري في ٢٨ أيلول/سبتمبر، عندما أطلق أفراد من الجيش النار على مدنيين يشاركون في اجتماع حاشد. ويدين المجلس إدانة شديدة أعمال العنف التي تفيد التقارير بأنها تسببت في مقتل أكثر من ١٥٠ شخصا وجرح المئات وغير ذلك من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، بما في ذلك وقوع العديد من عمليات الاغتصاب والجرائم الجنسية ضد النساء، فضلا عن الاعتقال التعسفي لعدد من المتظاهرين السلميين وزعماء أحزاب المعارضة.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد ضرورة قيام السلطات الوطنية بمكافحة الإفلات من العقاب، وتقديم المرتكبين إلى العدالة، وتعزيز سيادة القانون، بما يشمل احترام حقوق الإنسان الأساسية والإفراج عن الأشخاص الذين حرموا من حقهم في أن يعاملوا حسب الأصول القانونية الواجبة.

”ويرحب مجلس الأمن بالبيانات العامة الصادرة عن فريق الاتصال الدولي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وبخاصة البلاغ المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الصادر عن اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وبلاغ مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عُقد في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويرحب المجلس بجهود الوساطة التي يبذلها رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري، بما في ذلك جهوده من أجل تهيئة بيئة أكثر مواءمة وأمنا في غينيا، ويهيب بالمجتمع الدولي دعم ما يضطلع به في هذا الصدد.

281009 281009 09-58119 (A)



"ويرحب مجلس الأمن بالبيان الصادر عن مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي أيد قرار الأمين العام إنشاء لجنة دولية للتحقيق في أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر، بغرض التثبت من حقيقة ما وقع، وتحديد هوية الضالعين في تلك الأحداث بهدف كفالة محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وموافاته بتوصيات في هذا الشأن. ويحيط مجلس الأمن علما بأن سلطات غينيا قد التزمت رسميا بدعم قيام لجنة التحقيق الدولية بعملها في ظروف مأمونة.

"ويرحب مجلس الأمن كذلك ببيان مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي أكد على أهمية إنشاء سلطة انتقالية جديدة لكفالة إجراء انتخابات موثوقة وحرة ونزيهة، وعلى ألا يكون رئيس وأعضاء المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية ولا رئيس الوزراء ولا مَن يشغلون مناصب رفيعة في السلطة الانتقالية الجديدة ضمن المرشحين في الانتخابات الرئاسية المقبلة وعلى أهمية ضرب مواعيد محددة للفترة الانتقالية. ويدعو مجلس الأمن إلى إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٠ وفقا لما هو مقرر.

"ويشير مجلس الأمن كذلك في هذا السياق إلى قراره ١٨٨٨ (٢٠٠٩) الذي يحث فيه الأمين العام والدول الأعضاء ورؤساء المنظمات الإقليمية على اتخاذ تدابير لرفع مستوى تمثيل المرأة في عمليات الوساطة وصنع القرار فيما يتعلق بتسوية النزاعات وبناء السلام.

"ويحيط مجلس الأمن علما بما قرره مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٧ أيلول/سبتمبر و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بشأن فرض جزاءات تستهدف رئيس المجلس الوطني والتنمية وغيره من الأفراد. ويحيط علما أيضا بقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فرض حظر على توريد الأسلحة إلى غينيا. ويحيط علما كذلك بأن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي سيعقد اجتماعا على مستوى رؤساء الدول يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

"ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه متابعة الوضع عن كثب، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير مستكملة حسب الاقتضاء بشأن الحالة على أرض الواقع وآثارها المحتملة على المنطقة دون الإقليمية، وكذلك بشأن التحقيق الدولي المتعلق بأعمال القتل التي وقعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ والتدابير التي تتخذها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي".
